

فوق الطاولة

هنى الجمحان

ما بعد الدور «الرعائي»!

مؤسف حقاً ما وصلت إليه بعض الإدارات الرسمية بشأن تعاطيها مع شؤون المواطن ومسائل معيشته، وقد يتعدى الأمر إلى أبعد من ذلك بكثير، ليطول نهج عمل وتفكير لا يمتثل إلا عن قصور وضعف رؤية!

هنا نطرح السؤال المهم: هل تعمل الحكومات وتخطط وتترسم وفق مبدأ التفكير التراكمي العميق المتلائم مع متغيرات الوقت...؟

مقارنة بسيطة لبعض المحطات حيال كيفية المعالجات تبين أنها بصورة غير مرضية، فالتفكير التراكمي العميق يبدو أنه غائب عن عقل الحكومات التي تحاول أن تتعامل وتتعاظم مع أي من الأمور عظم شأنها أم كان عادياً بـ«القطعة»، لا وفق خبرات مؤسسية صرفة تركز على دراية وإحاطة وتفهم لكل الجزئيات وإدراك شامل لكل ما يعاينه المواطن وواقع معيشته وإخفاقاته، وكل ما يعصف بالمتعمم من هزات وصعاب، مع رؤية عميقة تحلل كل الأسباب وتطرح حلولاً شاملة وموضوعية...!

الأزمات تتوالى، ليس فقط في شق الغلاء وضيق العيش وشبه الاستسلام من جانب الإدارات المعنية لما تقضيه الظروف وآليات السوق، لا بل هناك إخفاقات على صعد أخرى، لم تجد أي حلول نفعاً معها، أين إصلاحات الحكومة في ملفات عديدة، في الإصلاح الإداري والاقتصادي، والحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي، ناهيك عن مسائل معالجة الفساد والإهمال والتهميش والتهميش الضريبي، كلها ملفات ستبقى منظورة تترقب الحلول، وكل ما تم فعله تحريكياً أحياناً بلا نتيجة...!

شبه القناعات اليوم التي تركزت في عقل المواطن أن الحكومات بدأت تتحول عن دورها «الرعائي»، وهذه الحالة من فقدان الثقة تولدت جراء عدم المعالجات لمسائل كان حلها سهلاً، لكن كان القصور وانعدام المنهج العميق لدور المؤسسات في تناول أي أزمة على حدة عبر إزالة كل مسبباتها.. ما حصل ضعف بالآداء وتحويل أزمات، لتأتي أزمات تتعلق بالظروف على الساحة العالمية، كل ذلك أثر تأثيراً كبيراً على أرقام الإنتاج وتلاه وضع سييء في مؤشرات النمو الاقتصادي، وبمعنى أدق شلل تام لنمو أي من المؤشرات الاقتصادية...!

الواقع اليوم أن الأغلبية تعيش واقعاً أشبه ما يكون بـ«الموت السريري»، وخصوصاً بعد تقادم كلف الحياة، وتآكل الدخل، وتراجع الخدمات لمستوى غير مطمئن، ولا أحد يقدر إنكاره أو طمس بشاعته... فمن المسؤول عن وضع اقتصادي مترهل كهذا... هل هي الحرب فقط... أم غياب الدور المؤسسي الفاعل...؟

أجزم أن الحكومات ساهمت في حد كبير في الوصول بنا إلى هذه المرحلة مما نحن عليه من مأسى وضك عيش، وإغراق البلد في وضع اقتصادي خانق، وضع يتطلب فعل أشياء عديدة، ليس فقط تغيير الأشخاص، بل ربما يحتاج إلى تغيير السياسات والنهج بشكل شامل. مسؤولية الإدارات ليس فقط إطلاق وتصدير النيات والخطب، بل تتعدى ذلك بكثير إلى تأسيس فهم جديد في تعاطيها مع كل الملفات والاحتياجات حسب الظروف السائدة، تعاط مبنى على أسس من دور الإدارات والمؤسسات العميقة، لا كما نسمع ونشاهد يومياً من مهازل تحصل في بعض وزاراتنا، فهل من المعقول أن وزيراً ومعاونيه يختلفان على قرار، المعاون يصدر قراراً، والوزير يلغي، وعشرات الحالات تحصل... على ماذا يدل ذلك... لا يدل إلا على سيطرة الشخصية الفردية وحب السيطرة، لا التمسك بالفكر المؤسسي العميق الذي يفكر بحل المشكلة بعيداً عن الهالة الإلحائية للفرد...!

المستثمرين ليسوا كمن كانوا على دراية بالدور ومنهجه، وتأسف أيضاً أننا وصلنا إلى مرحلة لا نراكم الخبرات ولا نتعلم من سياساتنا نشوء الأزمات وتكرارها!.. ولم نلجأ إلى تحليل سياساتنا الموضوعية، ولا إفرانها الآتية والمستقبلية، كي نضعها رسماً نستفيد منه مستقبلاً... والتغيرات وكثرة الأزمات المتوالية، تقرض نمطاً جديداً من الإدارة، وفيها آخر لتحديات الناس، الذين باتوا يلحسون حياة مقبولة فقط...!

المواطن اليوم، يحتاج لبرنامج طريق تقوده إلى بناء منظومة أمل جديدة تشعره بالأمال المعيشية أولاً... فهل تستعمل عليه الحكومات...؟

في اجتماع المجلس الأعلى للاستثمار.. مشروعات بتكلفة تريليون و٦٦٦ مليار ليرة عربوس: التواصل مع المستثمرين لتذليل عقبات تنفيذ المشروعات ووضعها بالإنتاج وفق البرنامج الزمني المحدد

دياب لـ«الوطن»: إجازة استثمار مشروع صناعة بطاريات جافة لتغطية حاجة السوق من بطاريات السيارات



هنا غانم

أجرى المجلس الأعلى للاستثمار في اجتماعه أمس برئاسة المهندس حسني عربوس رئيس مجلس الوزراء تيمناً لواقع تنفيذ المشروعات المنوطة بإجازة استثمار وفق قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ والتي بلغت ٥٣ مشروعاً بتكلفة تقديرية ٦٦٦ مليار ليرة سورية تحقق ٤٢١ فرصة عمل. وأكد رئيس مجلس الوزراء أن المشروعات الاستراتيجية تحتاج إلى رؤية واضحة والمزيد من الدراسات بهدف تحقيق الغاية المرجوة منها في تعزيز التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، لافتاً إلى أهمية ملف الاستثمار وإدارته بشكل منهجي نظراً لمنعكساته المباشرة على الاقتصاد والعمالة الإنتاجية والتنمية المتوازنة والمستدامة. وأشار عربوس إلى أهمية المتابعة المستمرة والتواصل مع المستثمرين لتذليل أي عقبات تعترض تنفيذ المشروعات واتخاذ كل ما يلزم لوضعها بالإنتاج وفق البرنامج الزمني المحدد، داعياً المستثمرين إلى الاستفادة من الميزات والتسهيلات التي منحها قانون الاستثمار الجديد لتأخذه الإعفاءات والمسهلات المالية والإجرائية من جانبه أوضح مدير عام هيئة الاستثمار مدين دياب أن عدد المشروعات التي دخلت الإنتاج الفعلي بلغ ١٠ مشروعات، بينما بدأت ٧ مشروعات بتركيب الآلات والتجهيزات تمهيداً

للبدء بالإنتاج التجريبي، إضافة إلى ١٧ مشروعاً حصلت على تراخيص البناء وتمت المباشرة بتنفيذ البنى التحتية لها. وتشمل المشروعات قطاعات الخدمات والزراعة والصناعات الهندسية والنسجية والدوائية والكيميائية والمعدنية والورقية والغذائية والكهرباء والطاقة والسياحة. وتمت الإشارة إلى الإيجابيات العديدة للتوسع القطاعي والجغرافي لانتشار خريطة المشروعات الاستثمارية المشملة بأحكام قانون الاستثمار. وناقش المجلس واقع مشاريع النقل والتسويق السياحي المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم ١٠/ لعام ١٩٩١ وتعديلاته، واستعرض نتائج عمل اللجنة المكلفة إعداد الدليل الإرشادي لصنع الاستثمار المشتركة مع القطاع الخاص والجمعية القانونية لعقد الاستثمار. كما ناقش المجلس مذكرة هيئة الاستثمار بخصوص مقترح وزارة الاتصالات والتقانة إحداث منطقة تخصصية تكنولوجية، حيث طلب المجلس إجراء المزيد من الدراسة حول متطلبات إحداث مثل هذه المنطقة من بنية تحتية وتوريدات ومدخلات إنتاج على النحو الذي يضمن الانطلاق الآمن للمشروع. وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد مدير عام هيئة الاستثمار مدين دياب أنه في عام ٢٠٢٣ تم منح إجازة استثمار واحدة لمشروع صناعة البطاريات الجافة بمختلف الاستطاعات في محافظة حماة بتكلفة تقديرية ٦.٧ مليارات ل. س. ومن المتوقع له تحقيق ٢٩ فرصة عمل.

٥٠ بالمئة من ضريبة الدخل لمدة ١٠ سنوات، على أن يبدأ الإصدار الضريبي اعتباراً من تاريخ صدور الفوتية المشعرة بالتنفيذ الصادرة عن الجهة العامة المعنية حسب قطاع المشروع. وذلك في حال لم يثبت المستثمر الإلزامية الضريبية إن تاريخ الإنتاج أسبق. وفي سياق متصل، بين دياب أن أبرز التعديلات على قانون الاستثمار الجديد التي أقرها مجلس الشعب مؤخراً تضمنت توحيد المراجعات بالفاتور، إذ كان يوجد عدة قوانين تمنح حوافز ضريبية وجمركية تشكل تشتتاً لدى المستثمر، لذا كان من المهم وجود قانون واحد وبوابة واحدة تبدأ فيها الخدمات المقدمة للمستثمر وتنتهي فيها أيضاً، ولا سيما وجود الدليل الإجرائي الذي نص عليه قانون الاستثمار الجديد وهو إحدى الضمانات الأساسية بالنسبة للمستثمر حيث يتم فيه الإعلان عن الإجراء والكلفة والبيئة

تخفيض ضريبي ٥٠ بالمئة للمشاريع التي تستخدم مكونات محلية بنسبة ٥٠ بالمئة

المشاريع بلغت ٤٢ مشروعاً، في حين تم ترخيص مشروع واحد خلال العام الحالي بقيمة تقديرية ٦.٧٦١ ملياراً ليرة. وأردف أن التعديلات الجديدة أولت أهمية كبيرة للمشاريع النقل، حيث تم إنهاء هيئة التطوير العقاري ونقل مهامها الإدارية والإجرائية إلى هيئة الاستثمار السورية، إضافة إلى إعادة مشاريع قطاع النقل إلى أحضان قانون الاستثمار الجديد من خلال منح حوافز الاستثمار الجديدة من خلال منح حوافز لهذه المشاريع، نظراً لأهميتها الكبرى في القانون الجديد يستهدف المستثمر الجدي فقط ويقطع الطريق على المستثمرين غير الجديين من خلال اتخاذ قرار بمنع التنازل عن المشروع إلا في وضعه بالإنتاج الفعلي، لذا لا يمكن المسامحة الحصول على تمويل في سباق آخر، كشف دياب أن عدد المشاريع التي رخصت وفقاً لقانون الاستثمار الجديد رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ وصل إلى ٥٣ مشروعاً جدياً، بتكلفة تقديرية وصلت إلى حوالي ١.٦٦٦ تريليون ليرة، ومن المتوقع أن تحقق أكثر من ٤٢٤١ فرصة عمل، مشيراً إلى أن حصة العام ٢٠٢٢ من هذه



نقص الورق.. من المسؤول؟

مولوي لـ«الوطن»: المشكلة بالتمويل والمنصة وتصنيع الورق محلياً غير ممكن وزارة الاقتصاد لـ«الوطن»: استوردنا ١١٤ طناً من الورق والكرتون عام ٢٠٢٢

نوار هيذا

تشكي معظم الجهات العاملة من نقص الورق لديها، بما فيها المصارف والمدارس والجامعات والمكاتب، لتبرير توقيف أي خدمة ورقية بالحاجة للمادة، وتم رفع أسعار الكتب المبيعة للطلاب في الجامعات وذلك عقب قرار مجلس التعليم العالي برفع تكلفة الورقة إلى ٢٥ ليرة، وبالتالي تعديل أسعار الكتب المبيعة للطلاب الجامعيين ما حلهم أعباء إضافية.

«الوطن» تواصلت مع أمين غرفة صناعة دمشق أمين مولوي الذي بين أن الصعوبات باستيراد مادة الورق متعلقة فقط بموضوع التمويل، وانتظار الدور والمنصة، ما يؤخر عملية الاستيراد، نائفاً بوجود أي صعوبة بإجازات الاستيراد التي تمنحها وزارة الاقتصاد حتى تجارياً.

وأوضح مولوي أن تصنيع الورق محلياً غير ممكن، لكونه يحتاج لمادة السيلولوز وهي مادة غير متوفرة في سورية، مبيئاً أن ما يتم إنتاجه اليوم من مادة الورق يكون بإعادة تدوير الكرتون والورق التالف وإعادة تصنيعه مرة أخرى، وهناك مصنع بحلب لإعادة تدوير الورقيات وتصنيعها من جديد. وشدد مولوي على أهمية إعادة تدوير النفايات وتحديداً النفايات الورقية المهمة جداً لصناعة بعض أنواع الورق الخاص بالتغليف وصناعات الكرتون، لأنها ستكون ذات لون مائل للسمر، مبيئاً أن إعادة التدوير نافع للبيئة وللإستفادة من بقايا

الأوراق المستهلكة للاستخدام مرة أخرى. وبلغ عدد مشاريع الورق المستفيدة من ٦٩ مستثمراً، وبلغ عدد المشاريع المستفيدة من برنامج دعم الفائدة ٣٠٧ مستفيدين، وبقيمة دعم إجمالية وصلت إلى نحو ٧ مليارات ل.س.

وأضاف: إن عام ٢٠٢٢ شهد توسعاً لعدة مشاريع استثمارية بلغ عددها ١٤ مشروعاً بزيادة الطاقة الإنتاجية وإضافة خطوط إنتاج جديدة وخسعة مشاريع على قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١.

وأضاف: إنه تم منح ٤٢ إجازة استثمار لمشاريع متنوعة بمختلف القطاعات إضافة إلى تمديد مدة التنفيذ لـ٧٢ مشروعاً على قوانين الاستثمار السابقة، والاستثمار رقم ١٢٤٣ إجازة و موافقة استيراد احتياجات المشاريع الاستثمارية ومنح ١١١ إعفاء جمركياً لمشاريع استثمارية متنوعة بمختلف القطاعات بقيمة ٧٤ مليار ليرة سورية.



الورق الأبيض فيما بعد. وعن صعوبات العمل بين الحجي أنها تكمن في تأمين النفايات الورقية بسبب قلة المعالجة، وسوء نوعية المنتج بسبب إعادة تدوير المادة الأولية أكثر من مرة، كاشفاً عن وجود مصنع الورق الموجود في المدينة هو الشركة الأسبوية للصناعات الورقية التي تصل إلى ألف طن من الورق المستعمل بالتحليل وصناعات الكرتون، لأنها ستكون ذات لون مائل للسمر، مبيئاً أن إعادة التدوير نافع للبيئة وللإستفادة من بقايا

الأوراق المستهلكة للاستخدام مرة أخرى. وبلغ عدد مشاريع الورق المستفيدة من ٦٩ مستثمراً، وبلغ عدد المشاريع المستفيدة من برنامج دعم الفائدة ٣٠٧ مستفيدين، وبقيمة دعم إجمالية وصلت إلى نحو ٧ مليارات ل.س.

وأضاف: إن عام ٢٠٢٢ شهد توسعاً لعدة مشاريع استثمارية بلغ عددها ١٤ مشروعاً بزيادة الطاقة الإنتاجية وإضافة خطوط إنتاج جديدة وخسعة مشاريع على قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١.

وأضاف: إنه تم منح ٤٢ إجازة استثمار لمشاريع متنوعة بمختلف القطاعات إضافة إلى تمديد مدة التنفيذ لـ٧٢ مشروعاً على قوانين الاستثمار السابقة، والاستثمار رقم ١٢٤٣ إجازة و موافقة استيراد احتياجات المشاريع الاستثمارية ومنح ١١١ إعفاء جمركياً لمشاريع استثمارية متنوعة بمختلف القطاعات بقيمة ٧٤ مليار ليرة سورية.

وأوضح مولوي أن تصنيع الورق محلياً غير ممكن، لكونه يحتاج لمادة السيلولوز وهي مادة غير متوفرة في سورية، مبيئاً أن ما يتم إنتاجه اليوم من مادة الورق يكون بإعادة تدوير الكرتون والورق التالف وإعادة تصنيعه مرة أخرى، وهناك مصنع بحلب لإعادة تدوير الورقيات وتصنيعها من جديد. وشدد مولوي على أهمية إعادة تدوير النفايات وتحديداً النفايات الورقية المهمة جداً لصناعة بعض أنواع الورق الخاص بالتغليف وصناعات الكرتون، لأنها ستكون ذات لون مائل للسمر، مبيئاً أن إعادة التدوير نافع للبيئة وللإستفادة من بقايا



الحجي: النفايات الورقية تنتج فقط الورق الأسمر

تونس - الجزائر - الإمارات - والسويد، وأن أبرز صعوبات الاستيراد تكمن في الشحن وتحويل القيمة بسبب العقوبات المفروضة على سورية.

كما يسمح باستيراد هاتين المادتين (الورق والكرتون) لجمع المستوردين (الصناعيين والتجار) وكسل القطاعات الصناعية والتجارية والحكومية التي يتطلب عملها هاتين المادتين.

صادرات الألبان والأجبان للعراق والإمارات السواس لـ«الوطن»: لم يعد هناك دور للمحافظة بتحديد الأسعار وهي ثابتة منذ نحو شهرين



رامز محفوظ

أكد عضو مجلس إدارة الجمعية الحرفية للألبان والأجبان أحمد السواس في تصريح لـ«الوطن» أن قرار تحرير الأسعار الذي صدر منذ أيام من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك هو جيد إلى حد ما باعتبار أن تربي الألبان والأجبان كانوا سابقاً يعانون من موضوع التسعير وفرض تسعيرة محددة أما اليوم فقد أصبح التسعير بيد المنتج حيث بات حريصاً على موضوع التسعير وفقاً لبيان التكلفة، مبيئاً أن تسعير الألبان والأجبان يتم حالياً بناء على بيان التكلفة الذي يصدر من المنتج بحيث يقدم المنتج وأاجر الجملة فاتورة حقيقية لتاجر المرفق وفي حال كان السعر منطبقاً وحقيقياً يتم اعتماد السعر.

ولفت إلى أن دور وزارة التجارة الداخلية بعد صدور القرار مناقشة المنتج ببيان التكلفة الصادر عنه ولم يعد هناك أي دور للمكتب التنفيذي في المحافظة بتحديد الأسعار، مبيئاً بأنه في حال كان السعر الموجود في البيان طبيعياً ومنطقياً وليس عليه أي إشكالية فيتم اعتماده أما إذا كان زائداً وغير منطقي فيتم اتخاذ العقوبة المناسبة بحق المنتج. وبين أن انخفاض الأسعار لا يمكن أن يتم إلا في حال توفر عوامل الطاقة الإنتاجية من الألبان والأجبان، وبخصوص الأسعار في الأسواق أكد السواس أن أسعار الألبان والأجبان منذ مدة ولم تزد.